# دراسات خاصة

سلسلة دراسات تصدر بصورة غير دورية عن **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

# جغرافيا الانكشاف:

## خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا

د. محمد عز العرب

العدد 05 - 20 أبريل 2020

# دراسات خاصة

## عن "دراسات خاصة"

سلسلة دراسات ، تصدر بصورة غير دورية عن "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، وتركز الدراسات على الظواهر الصاعدة، والمؤشرات المركبة والأفكار غير التقليدية، والاتجاهات القادمة التي ترتبط بالعالم قيد التشكل منذ بداية عام 2020.

وتتناول "السلسلة" أبرز القضايا الصاعدة في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والظواهر كافة التي يمكن أن تساهم في تشكيل مستقبل التفاعلات الدولية والإقليمية.

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "دراسات خاصة" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الدراسات دون اتفاق مسبق مع المركز.

**المدير الأكاديمي:**
د. محمد عبدالسلام

**رئيس التحرير التنفيذي:**
أحمد عتمان

**نائب رئيس التحرير:**
مصطفى ربيع

**هيئة التحرير:**
أ. إبراهيم غالي
أ. حسام إبراهيم
د. شادي عبدالوهاب
علي صلاح
أحمد عاطف
د. إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
إبراهيم الغيطاني
بسمة الإتربي
يارا منصور
منى مصطفى
عبداللطيف حجازي
آية يحيى
جيداء أبو الفتوح

**الإخراج الفني:**
عبدالله خميس

**العلاقات العامة:**
رحاب مكرم
info@futureuae.com

# جغرافيا الانكشاف:

## خرائط التجمعات الهشة في الشرق الأوسط خلال جائحة كورونا

**د. محمد عز العرب**

**رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**

### ملخص الدراسة:

تسببت جائحة كورونا في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للدول بحيث اتّضحت التباينات بين المناطق القابلة للسيطرة في مواجهة تفشي الفيروس والنقاط الرخوة التي تضم فئات مجتمعية هشة أكثر عرضة لتهديدات الإصابة، مثل المحتجزين في السجون، ومخيمات اللاجئين ومناطق النزوح، والمدنيين والعسكريين بمناطق الصراعات المسلحة، والعالقين في المطارات والمنافذ الحدودية والمناطق العشوائية. وتواجه هذه الفئات تهديدات، مثل: الخروج عن نطاق السيطرة الصحية، وعدم إمكانية تطبيق إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي، وتعثر وصول الإرشادات الصحية، وانتشار الإصابات عبر الحدود بين المناطق، وغياب الشفافية والدقة في بيانات الإصابة والوفيات، فضلاً عن الجدل السياسي والمجتمعي حول إجراءات مواجهة تفشي العدوى في هذه المناطق.

يبدو أن عالم ما بعد كورونا سوف يختلف عما قبله، ليس فقط بالنسبة لتحولات الجغرافيا وإنما أيضاً لأوضاع الديموغرافيا، حيث تبلور اتجاه رئيسي في الأدبيات يُركز على ما يمكن تسميته بالنقاط الرخوة للجماعات، في مناطق جغرافية مختلفة بالعالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط بوجه خاص، والتي تأثرت بانعكاسات فيروس كورونا بدرجة لا يمكن تخيلها، لا سيما أنها في الأساس مأزومة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً وبيئياً، وهو ما يجعلها معرضة لمخاطر الإصابة بالأمراض الوبائية الواسعة الانتشار.

فقد ظهرت في ظل انتشار فيروس كورونا عدة فئات مجتمعية هشة، ومن الصعوبة بمكان السيطرة على انتشار الفيروس بين أفرادها، سواء داخل أو بين الدول نتيجة خروجها عن نطاقات السيطرة الصحية، وعدم إمكانية رصد الإصابات بالفيروس، وفقدان القدرة على تطبيق إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي. وتتمثل أبرز تلك الفئات الأكثر ضعفاً في المحبوسين بالسجون العقابية، والعالقين بالمطارات والمنافذ الحدودية، والمقيمين في مخيمات اللاجئين، والنازحين من بؤر الصراعات المسلحة الداخلية، وقاطني المناطق العشوائية.

وأدى تضرر عددٍ من الفئات الهشة مجتمعياً من مضاعفات فيروس كورونا إلى العديد من الانعكاسات، سواء على مستوى الأوضاع الداخلية، أو التفاعلات البينية في الشرق الأوسط، ومنها دعم شرعية النظم السياسية

الحاكمة بعد الجدية في مواجهة كورونا، وتعزيز اتجاه التعاون في العلاقات العربية والإقليمية البينية بعد قيام دولة مثل الإمارات بإجلاء رعايا دول أخرى، مع التكفل بعلاجهم في المدينة الإنسانية بأبوظبي، واستمرار التأزيم في علاقات بعض الدول العربية مع إيران، وبروز خيار المساومة في العلاقات الإقليمية وتعبر عنه السياسة التركية بتوظيفها ملف اللاجئين.

وثمة جهود بذلتها حكومات ومنظمات غير حكومية محلية ومنظمات دولية رئيسية ومنظمات دولية غير حكومية إغاثية، لتقليص حدة التأثيرات التي فرضها فيروس كورونا على الصحة العامة للفئات الهشة، ومن أبرز ملامحها الإسراع بنقل العالقين بالمطارات والمنافذ الحدودية، وإصدار الحكومات قرارات عفو عن المسجونين، وتطوير بِنَى المناطق العشوائية وخاصة الخطرة وغير الآمنة منها، وتوريد المستلزمات الطبية لقاطني المخيمات، وبناء وحدات عزل داخل مخيمات اللاجئين، وإصدار إرشادات توعوية للوقاية من الوباء.

في هذا السياق، تتناول هذه الدراسة عدة عناصر رئيسية، وهي: خريطة الفئات المجتمعية الهشة في مواجهة فيروس كورونا، والسياقات الحاضنة الداخلية والخارجية لتأثرها بالمرض مقارنة بالفئات المجتمعية الأخرى، خاصة في ظل معوقات هائلة تتعلق بإغلاق الحدود وحظر الطيران وفرض الحجر الصحي على المستوى العالمي، والسياسات التي اتبعتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية والمنظمات الدولية الإغاثية غير الحكومية لتقليص تأثر المهمشين بالفيروس.

## أولاً: ما هي الفئات الهشة في مواجهة فيروس كورونا؟

يتمثّل القاسم المشترك بين تلك الفئات، التي اصطُلح على تسميتها في الأدبيات بـ"الضعيفة" أو الهشة، في أنها تعيش في سياق بنية تحتية صحية (طبية) متدهورة وأوضاع معيشية صعبة، على نحو تزامن مع انتشار "وباء عالمي" مثل (كوفيد - 19)[1]، ويأتي في مقدمة هذه الفئات في دول الشرق الأوسط، ما يلي:

**1-المحبوسون في المؤسسات العقابية:** تُعد السجون ومراكز الاحتجاز أحد أكثر الأماكن نقلاً للعدوى بين الأفراد، نظراً لاكتظاظها بأعداد كبيرة، وهو ما تشير إليه حالات إقليمية مختلفة في الشرق الأوسط، لا سيما أن فيروس كورونا يفوق في انتشاره غيره من الفيروسات السابقة، وهو ما يفسر تزايد الإجراءات الصحية القائمة على العزل والنظافة والتعقيم في عدد من السجون بدول الإقليم، بداية من البوابات الخارجية مروراً بالطرقات الداخلية وصولاً إلى أماكن الزيارات، منعاً لانتشار الفيروس بين نزلاء السجون[2].

وتتصاعد المخاوف من انتشار مرض كورونا في السجون داخل بؤر الصراعات المسلحة العربية، ومنها ليبيا واليمن وسوريا. فعلى سبيل المثال، يواجه المعتقلون في السجون التي تقع تحت سيطرة ميليشيا الحوثي في اليمن خطر الإصابة بكورونا في ظل تدهور القطاع الصحي وغياب الرعاية اللازمة للسجناء[3]. وتشير بعض التقارير الصادرة عن منظمات حقوقية دولية إلى أن ميليشيا الحوثي تدير 203 سجون، بينها 78 سجناً رسمياً، و125 معتقلاً سرياً، إضافة إلى استحداث سجون سرية خاصة في "بدرومات" المؤسسات الحكومية، كما أنها حولت مقرات النقابات المهنية والأندية الرياضية إلى معتقلات تحتجز فيها خصومها السياسيين والإعلاميين والنشطاء الحقوقيين[4].

وقالت منظمة "سام" في بيان رسمي بتاريخ 19 مارس 2020، إنه "يتوجب على أطراف الصراع في اليمن أن تُبادر إلى الإفراج عن المعتقلين في ظل الأوضاع السيئة التي تعاني منها السجون اليمنية، وافتقارها للشروط الصحية والطبية والإنسانية اللائقة، الأمر الذي يهدد حياة المعتقلين". وأكدت المنظمة "أن الوضع في اليمن خطير، وينذر بكارثة حقيقية إذا تفشى المرض، خصوصاً أن هناك المئات من المعتقلين يعانون من الأمراض المزمنة والخطيرة، بسبب الاعتقال وعدم توافر ظروف صحية وطبية مناسبة داخل المعتقلات"، وهو ما يتفق مع تخوف المجلس النرويجي للاجئين في اليمن من "عواقب وخيمة على النظام الصحي المجهد، وعلى الفئات السكانية الأكثر ضعفاً"، وأوضح "أن خمس سنوات من الحرب شلّت قدرة اليمن على احتواء أي تفشٍّ للمرض"[5].

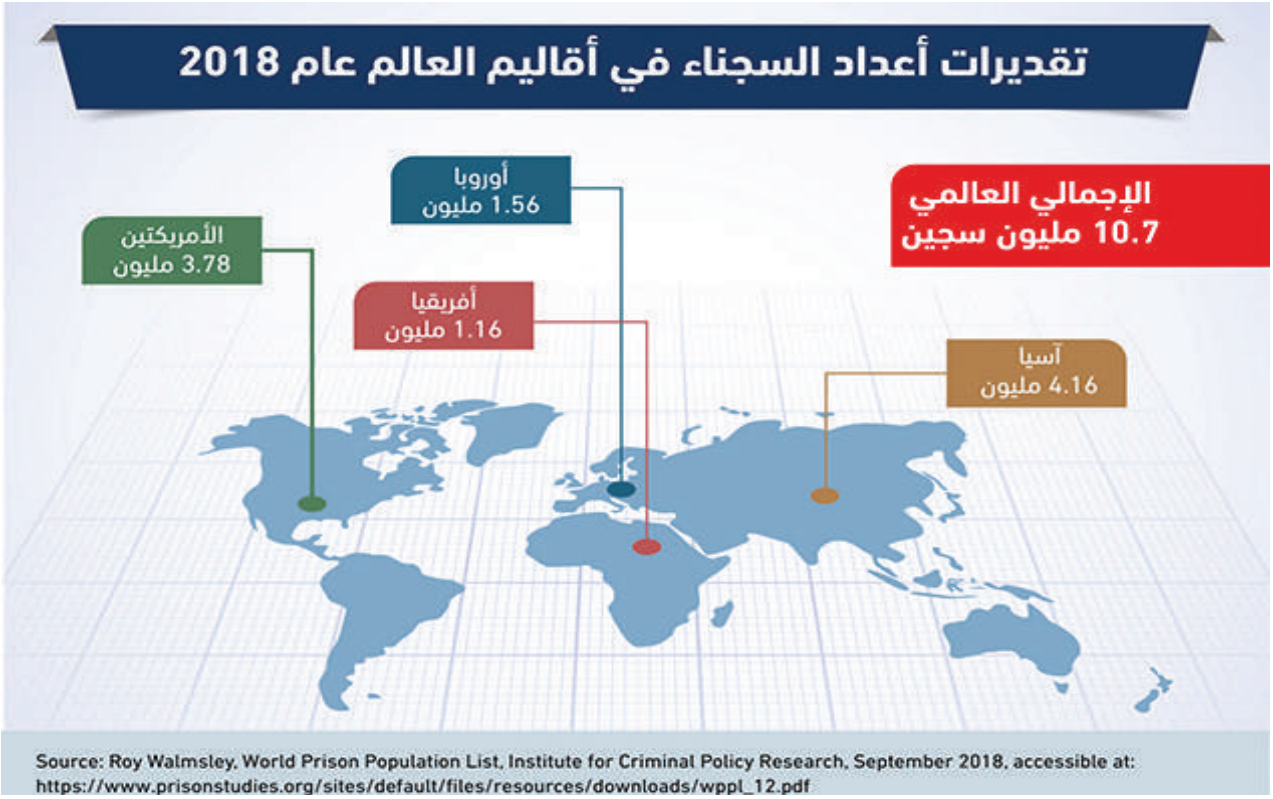

وقد أصدر النظام السوري، في 22 مارس 2020، مرسوماً تشريعياً يقضي بمنح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل التاريخ المذكور، كإجراء احترازي لتخفيف اكتظاظ السجون السورية بالسجناء، وتشير بعض التعليقات الصادرة عن حقوقيين سوريين في عدد من وسائل الإعلام إلى أن من سيستفيد من هذا المرسوم هم المدانون في قضايا جنائية، مثل تجار المخدرات ومزوري الأوراق الرسمية، أو المدانون بجرائم أقل مثل أصحاب مخالفات السير والمتخلفين عن العمل، في حين لن يطال المعارضين لنظام "الأسد"[6].

وهو ما ينطبق على الحالة الليبية، إذ تسود مخاوف من انتشار كورونا داخل بعض السجون عقب الإعلان عن اكتشاف إصابات بالبلاد[7]، حيث أعلنت وزارة العدل بحكومة الوفاق في 7 أبريل 2020 إخلاء سبيل 1337 موقوفاً احتياطياً وذلك للوقاية من انتشار فيروس كورونا. وأشارت إلى أن "الموقوفين قيد التحقيق والمحاكمة تم الإفراج عنهم على دفعات أواخر شهر مارس بهدف التقليل من الاكتظاظ داخل مؤسسات الإصلاح والتأهيل"[8].

كما وجهت القيادات السياسية للسلطات الأمنية في الإقليم بالإفراج عن المسجونين، بعد ظهور حالات الإصابة بكورونا داخل هذه الدول، وأبرزها المغرب وتونس والعراق وإيران. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة العدل المغربية، في بيان بتاريخ 5 أبريل 2020، أن الملك محمد السادس أصدر عفواً لصالح 5654 سجيناً، وأنه أصدر أوامره باتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حماية نزلاء المؤسسات السجنية والإصلاحية من انتشار فيروس كورونا.

وأوضح البيان "أن المعتقلين المستفيدين من العفو الملكي تم انتقاؤهم بناء على معايير إنسانية وموضوعية مضبوطة، تأخذ بعين الاعتبار سنهم، وهشاشة وضعيتهم الصحية، ومدة اعتقالهم، وما أبانوا عنه من حسن السيرة والسلوك والانضباط، طيلة مدة اعتقالهم". مضيفاً أنه "اعتباراً للظروف الصحية الاستثنائية المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية، وما تفرضه من اتخاذ الاحتياطات اللازمة؛ فإن هذه العملية سيتم تنفيذها بطريقة تدريجية"[9].

وأصدر الرئيس التونسي "قيس سعيد"، في 31 مارس الماضي، قراراً بالعفو عن 1420 سجيناً، في إطار الإجراءات الوقائية من كورونا[10]، لا سيما بعد دعوة 12 منظمة حقوقية تونسية في بيان مشترك رئيس الجمهورية إلى إطلاق أكبر عدد ممكن من المساجين بعفو خاص، وذلك لأن السجون تعد بيئة خصبة لانتشار فيروس كورونا، مطالبة إياه بالتوسع في المعايير المعتمدة في إقرار العفو الخاص[11]. وفي سياق إجراءات الحد من تفشي كورونا، يتم التحضير لمشروع عفو عام لإطلاق مئات السجناء في لبنان[12].

كما شهدت سجون العراق حالات إطلاق سراح لبعض السجناء والمحكومين. وقال مجلس القضاء الأعلى في بيان صادر بتاريخ 1 أبريل 2020، إن "محاكم الجنايات والجنح والتحقيق في رئاسة محكمة الكرخ الاتحادية، قررت إخلاء سبيل 608 متهمين ومحكومين، عن طريق الكفالة والتدخل التمييزي من محكمة الجنايات بالإفراج والإفراج الشرطي منذ 20 مارس وحتى 1 أبريل". وأوضح أن "هذا الإجراء يأتي انسجاماً مع توجيهات مجلس القضاء الأعلى، ضمن سلسلة إجراءات وقائية يتخذها، بغية الحد من انتشار فيروس كورونا"[13].

وأشارت العديد من التقارير إلى تفشي كورونا في معتقلات السجناء السياسيين في إيران[14]، وهو ما يفسر الإفراج عن عدد منهم، لا سيما في ظل ضغوط أمريكية وبريطانية على طهران[15]. وقال المتحدث باسم القضاء الإيراني "غلام حسين إسماعيلي" في تصريحات بتاريخ 17 مارس 2020: "إن السلطات في بلاده أفرجت بصورة مؤقتة عن حوالي 85 ألف سجين، بينهم سجناء سياسيون، في ظل تفشي فيروس كورونا الجديد"، مضيفاً: "أن حوالي 50 في المائة من المفرج عنهم هم من السجناء المحتجزين لأسباب أمنية"[16].

وتعبر المخاوف من انتشار كورونا عن اللجوء للإفراج عن السجناء الإيرانيين، إذ قال المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان في إيران، إنه "طلب من طهران الإفراج مؤقتاً عن جميع السجناء السياسيين من سجونها المكتظة والمليئة بالأمراض، للمساعدة في القضاء على انتشار فيروس كورونا"[17]. وقال رئيس السلطة القضائية في إيران في تصريحات بتاريخ 9 مارس 2020: "إنه تم الإفراج عن 70 ألف سجين بسبب المخاوف من فيروس كورونا".

كما قدم حزب العدالة والتنمية في تركيا وحليفه حزب الحركة القومية، في 31 مارس 2020، حزمة تعديلات قانونية تستهدف الإفراج عن 90 ألف نزيل بالسجون، ووضعهم قيد الإقامة الجبرية في منازلهم، في إطار التدابير التي تتخذها الحكومة التركية لمواجهة تفشي فيروس كورونا[18]. وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد نحو 300 ألف سجين في 375 مركز إصلاح في جميع أنحاء تركيا، وهو ما يفوق قدراتها الاستيعابية، حيث تضاعفت أعداد السجناء عقب محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو 2016.

وتتضمن بنود التعديلات وضع السجينات اللواتي تجاوزن الخامسة والستين من العمر ومن لديهن أطفال حتى سن 6 سنوات والسجينات في حالة مرضية شديدة، قيد الإقامة الجبرية تحت ظروف معينة. غير أنه لن يتمكن السجناء المدانون بجرائم الإرهاب وجرائم الاعتداء الجنسي والقتل من الدرجة الأولى وجرائم المخدرات من الاستفادة من العفو.

ويتضمن المقترح بنوداً لتخفيف عقوبة السجن أو قضاء ما تبقى منها في المنزل لكل أنواع الجرائم المشمولة فيه، وستطبق عقوبة السجن في المنزل على السجناء الذين ستثبت التقارير الطبية أن الأوضاع في السجن تهدد حياتهم بسبب مرض شديد أو إعاقة يعانون منها من بين السجناء الذين حكم عليهم بعقوبة السجن لمدة 5 سنوات أو أقل، أو السجناء الذين تحولت عقوبتهم إلى السجن أثناء قضائهم فترة عقوبة الغرامة المالية، وبالإمكان تطبيق عقوبة السجن في المنزل على النساء اللواتي وضعن حملهن حديثاً وتلقين عقوبة بالسجن لمدة 3 سنوات أو أقل.

وفي هذا السياق، ظهرت حالات إصابة بكورونا داخل السجون التركية في منتصف أبريل 2020، إذ أعلن وزير العدل التركي "عبدالحميد جول"، في 13 أبريل 2020، "أنه تم تسجيل وفاة 3 سجناء جراء إصابتهم بفيروس كورونا من بين 17 حالة إصابة تم اكتشافها في 3 سجون مفتوحة في ولايات مختلفة". وجاء الكشف عن هذه الإصابات في الوقت الذي يواصل البرلمان التركي فيه مناقشة مشروع قانون ينص على الإفراج عن 90 ألف نزيل من السجون المكتظة في إطار عفو عام[19].

**2- العالقون بالمطارات والمنافذ الحدودية:** أفضى فيروس كورونا وانتشاره إلى اتخاذ العديد من الدول إجراءات بغلق حدودها وإيقاف حركة الطيران للحد من انتشار الفيروس، وهو ما أنتج أزمة عالقين وخاصة في منطقة الشرق الأوسط[20]، لا سيما وأن الدول صارت مطالبة بالاختيار بين إعادة مواطنيها العالقين من الدول الأخرى، وبين التخوف من نقل العدوى عبر هؤلاء الأفراد القادمين من دول تعاني من انتشار الفيروس، وفي بعض الأحيان بؤرة وباء، على نحو ما عبرت عنه حالة العالقين في الصين وإيران.

وقد برز توجه رئيسي مفاده تواصل البعثات الدبلوماسية للعديد من الحكومات في الشرق الأوسط مع مواطنيها العالقين بالخارج، على نحو ما فعلته دول عديدة مثل الإمارات والسعودية والكويت ومصر والجزائر وتونس وغيرها[21]. كما أن الدول التي تعاني أزمات داخلية قامت بإجلاء

العالقين من مواطنيها، مثل لبنان[22] والعراق[23]. ففي بداية انتشار المرض، ركزت الحكومات على إجلاء رعاياها من الصين، وفي مرحلة لاحقة بعد انتشار الفيروس في منطقة الشرق الأوسط، وتزايد أعداد المصابين به، صارت المسألة أكثر تعقيداً.

وبدأت الحكومات في دول مختلفة من الشرق الأوسط، عبر "خلايا أزمة" أو "غرف عمليات وزارة الهجرة"[24]، في حصر عدد العالقين في كل أنحاء العالم حتى يتسنى تسهيل مهام عودتهم إلى بلادهم، سواء كانوا عاملين أو دارسين أو سائحين أو حتى مرضى يتلقون العلاج في مختلف التخصصات الطبية، حيث يتم التواصل معهم بواسطة البريد الإلكتروني للوزارات والجهات المعنية وصفحة الوزارات على موقع التواصل الاجتماعي "الفيسبوك".

**3-المقيمون في مخيمات اللاجئين:** يُشير الاتجاه الرئيسي في الأدبيات إلى أن أغلب الدول التي تستضيف لاجئين تعاني ضعفاً بالأساس في النظم الصحية، ومن شأن تفشي المرض أن يضع ضغوطاً غير عادية على خدمات الرعاية الصحية المحلية الهشة، ومن المحتمل أن يتسبب ذلك في معاناة أو وفاة حالات كان من الممكن تجنبها[25].

فمع انتشار فيروس كورونا، يتعرض اللاجئون وطالبو اللجوء بشكل خاص لمخاطر متزايدة، لا سيما أن العديد من الأسر تعيش في مخيمات مزدحمة، فضلاً عن النقص المحتمل في صفوف الطواقم الطبية التي تكافح الفيروس. وفي هذا السياق، قال مدير المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية "أحمد المنظري"، في بيان صادر عنها بتاريخ 27 مارس 2020، "إن المواطنين النازحين عن ديارهم، والمهاجرين، ومراكز الإيواء، والسجون الرسمية وغير الرسمية، في ليبيا؛ أكثر عرضة لخطر الإصابة بكوفيد - 19"، وأرجع ذلك إلى "الأوضاع المعيشية المتدهورة، وقلة الرعاية الصحية"[26].

وتحدث "المنظري" عن ستة مجالات تقنية ذات أولوية للدعم العاجل في ليبيا بهدف تمكينها من الكشف عن (كوفيد- 19) والاستجابة له بشكل أفضل. وتشمل هذه المجالات "تعزيز الترصد الوطني للأمراض، وتعزيز فرق الاستجابة السريعة على الصعيد القُطري، ودعم التحري والاختيار في نقاط الدخول، وتحسين القدرة المختبرية، وزيادة المعلومات الصحية والتواصل، ودعم إنشاء عنابر وأقسام للعزل في مستشفيات محددة، ومناطق للحجر الصحي في نقاط الدخول".

وفي هذا السياق، يشير اتجاه في الأدبيات إلى أن أعداد المهاجرين الموجودة في إيطاليا والمنحدرة معظمها من الدول الإفريقية، وبصفة خاصة ليبيا؛ معرضة بشكل خاص لأن تتحول إلى تجمع جديد يتفشى عبره الفيروس، إذ تشير بعض التقديرات إلى أنه يسافر نحو 82% من المهاجرين إلى أوروبا عبر الممر البحري بين ليبيا وإيطاليا، ووصل إلى إيطاليا 492841 لاجئاً ومهاجراً بالزوارق بين يناير 2015 ومارس 2020. ونظراً لحدة تفشي الفيروس في إيطاليا، ثمة تخوف من أن تكون الشرائح السكانية الضعيفة هي الأكثر تضرراً منه[27].

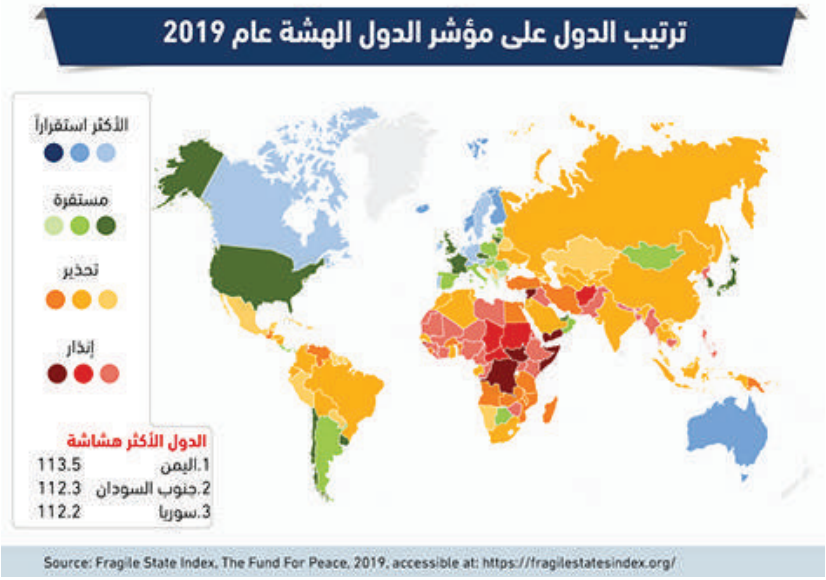

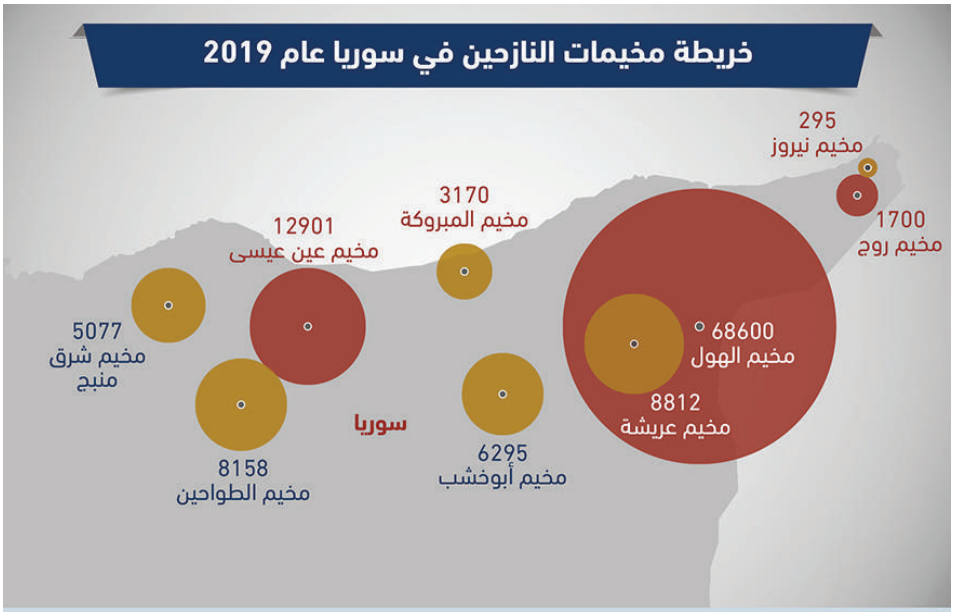

Source: Population of Camps For Displaced People, BBC, October 14, 2019, accessible at: https://bbc.in/2ymkT3j

ومن ثم، يصبح المقيمون في ملاجئ إيطاليا أكثر عرضة لخطر الإصابة بكورونا من سواهم، وهو ما يمكن إرجاعه إلى تدهور الظروف المعيشية لهم، إذ قد يعيش ما يقرب من عشرة أشخاص في الغرفة الواحدة في أحد مراكز اللاجئين، وخاصة في جنوب البلاد، وهو ما يستحيل معه تطبيق تدابير السلامة الصحية والتباعد الاجتماعي الموصي بها، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك نقصاً في المياه الجارية والمواد المعقمة في تلك المراكز. وقد دفعت تلك الظروف وزيرة الداخلية "لوتشيانا لامورجيزي" إلى المطالبة بخطة تشمل إعادة توزيع هؤلاء على المراكز المختلفة المنتشرة في إيطاليا، كمحاولة لتخفيف الضغط على مراكز الإيواء المتواجدة عند الخطوط الأمامية.

وقد أعلنت الداخلية الألمانية في الثلث الأخير من مارس 2020 تعليق برنامج استقبال اللاجئين السوريين مع تركيا بسبب إغلاق الحدود مع الاتحاد الأوروبي لوقف تفشي فيروس كورونا، وسيتكرر التعليق مع برامج أخرى مع لبنان والأردن. وجاء الإعلان الألماني عقب تأكيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رصد 10 حالات بفيروس كورونا بين لاجئين في ميونيخ وبرلين وهايدلبرج بألمانيا[28].

ولعل ذلك ما دفع بعض الدول الأوروبية لتأكيد رفضها استقبال اللاجئين، مثل المجر التي أعلنت إغلاق حدودها بشكل كامل، لأنها ترى أن هناك رابطاً قوياً بين فيروس كورونا واللاجئين القادمين إلى أوروبا، حيث إن غالبيتهم من الأفغان والإيرانيين، وليسوا من السوريين. وقد يكون الكثيرون منهم عبروا إيران التي تعد البؤرة الإقليمية الأوسع انتشاراً.

ويعد القاطنون في مخيمات اللاجئين داخل سوريا أكثر عرضة للإصابة بفيروس كورونا، حيث قال "نعمة سعيد عبد" ممثل منظمة الصحة العالمية في سوريا لوكالة "رويترز"، بتاريخ 21 مارس 2020، إن "عدداً كبيراً من السكان مهدد في مخيمات اللاجئين والمناطق العشوائية على مشارف المناطق الحضرية الكبيرة". وأضاف: "إذا أخذنا السيناريو الذي حدث في الصين أو حتى إيران؛ فإننا نتوقع اكتشاف عدد كبير من الحالات، ونحن نستعد وفقاً لذلك"[29].

كما يتضح ذلك جلياً في مخيمات اللاجئين السوريين بلبنان[30]، ومخيم الزعتري للاجئين بالأردن، الذي يضم حوالي 80 ألف سوري، ومخيم الأزرق، وواجه المخيمان تحدياً خلال فترة ما بعد تفشي كورونا في كيفية إيجاد مسافة فاصلة خلال طوابير الانتظار لتوزيع المواد الغذائية اليومية. وقامت السلطات اليونانية، بعزل مخيمي "مالاكاسا" و"ريتسونا" للاجئين بالقرب من العاصمة أثينا، بسبب اكتشاف حالات إصابة بفيروس كورونا، وفقاً لما أعلنته وزارة الهجرة واللجوء اليونانية[31].

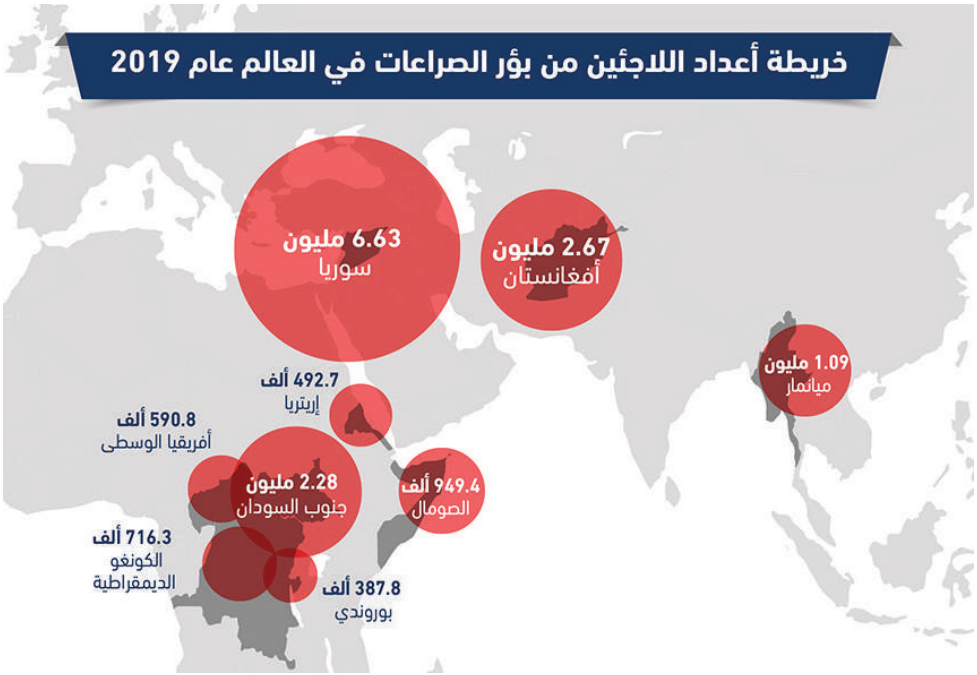


وفي سياق متصل، حذر مجلس الخبراء للمؤسسات الألمانية المعنية بشؤون الاندماج والهجرة، في 31 مارس 2020، من كارثة إنسانية في مخيمات اللاجئين بالجزر اليونانية بسبب انتشار فيروس كورونا، وهو ما جاء في سياق توافد المهاجرين على مدى عدة أسابيع إلى الحدود اليونانية، في أعقاب إعلان الحكومة التركية أن حدودها مع اليونان مفتوحة، وتصدت قوات الأمن اليونانية للمهاجرين على الحدود[32].

وهنا قال المجلس في مذكرة: "يُخشى عقب التطورات على الحدود اليونانية-التركية أن تواجه سياسة اللجوء والهجرة الأوروبية في المستقبل القريب مجدداً تفاقمات غير مُسْتَعَدٍّ لها بالقدر الكافي حتى الآن من الناحية الهيكلية". وأضاف: "إن الأزمات الراهنة تبين مدى ضرورة إجراء إصلاح جذري لسياسة اللجوء والهجرة الأوروبية، مثل توحيد إجراءات اللجوء، والمساعدات المقدمة لطالبي اللجوء في دول الاتحاد".

وأوضح المجلس "أن الفوارق الكبيرة الحالية بين سياسات اللجوء في الدول الأعضاء بالاتحاد تحفز اللاجئين على الانتقال إلى دول أخرى غير المسجلين فيها"، مضيفاً: "أنه من الأفضل مراعاة رغبة اللاجئ، لكن أيضاً التلويح بخفض المساعدات المقدمة له حال رفض العودة إلى الدولة المختصة بالنظر في طلب لجوئه"، وأشارت المذكرة إلى أنه "يمكن منح اللاجئين المعترف بهم مزيداً من حقوق حرية الانتقال تدريجياً، ذلك إلى جانب توسيع الهجرة النظامية إلى أوروبا، ما سيصب أيضاً في صالح تغطية النقص في العمالة الماهرة أيضاً".

وفي هذا السياق، يمكن القول إن كورونا يفاقم أزمة اللاجئين في إدلب شمال غرب سوريا والجزر اليونانية، بشكل خاص، وهو نتاج الحرب السورية، لا سيما في ظل نقص حاد في المخيمات ذات التدفئة المناسبة والمياه، والمرافق الصحية، والأغذية، والحماية من الهجمات، فضلاً عن مشكلة الازدحام المفرط، وعدم كفاية الوصول إلى الخدمات الطبية، والرعاية النفسية والاجتماعية[33]. وهنا، قد يتعايش اللاجئون السوريون مثلًا مع المخاطر التي يتعرضون لها بما فيها احتمال الإصابة بكورونا[34].

**4- النازحون من البؤر الموبوءة ومناطق الصراعات المسلحة:** يواجه النازحون قسراً من المناطق المنتشر بها الفيروس، أو الفارون من نيران الصراعات المسلحة، مشكلات لا أول لها من آخر فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية اللازمة. ومن يعبّر عن هذه الفئة نازحو شرق الفرات في شمال شرق سوريا، خاصة القاطنين في مخيم واشوكاني، الذي يبعد نحو 12 كم غرب مدينة الحسكة، وتقوم الإدارة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية عبر مكبرات الصوت بحملات توعية للتحذير من كورونا. وعلى الرغم من وجود حظر داخل المخيم، إلا أن دورات المياه تتسم بعدم النظافة[35].

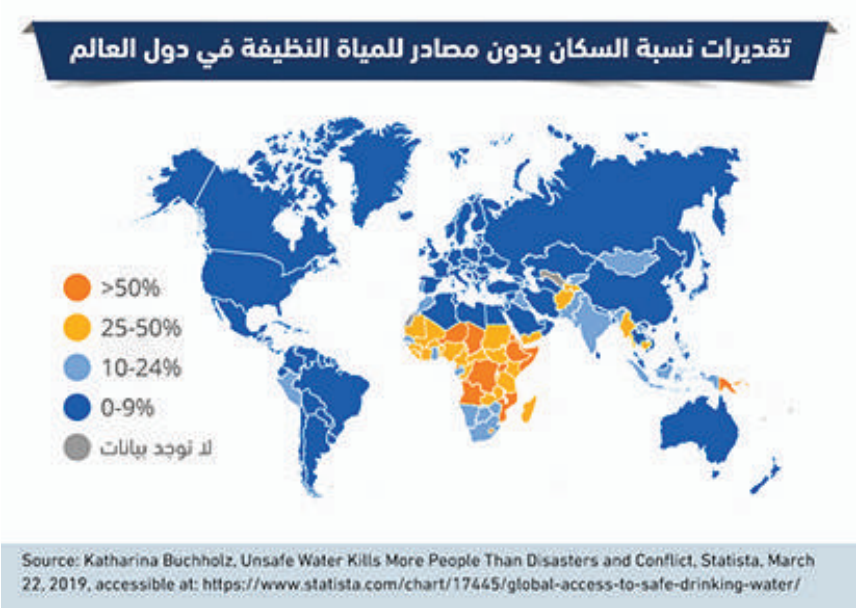


Source: Katharina Buchholz, Unsafe Water Kills More People Than Disasters and Conflict, Statista, March 22, 2019, accessible at: https://www.statista.com/chart/17445/global-access-to-safe-drinking-water/

وتمثل أيضاً منطقة إدلب الحدودية الصغيرة المكتظة بالسكان في سوريا، والتي تضم الآن مئات آلاف المشردين (النازحين داخلياً) مع مأوى غير مناسب، بيئة محفزة لانتشار كورونا[36]. وفي هذا السياق، قامت حكومة الإنقاذ التابعة لهيئة تحرير الشام (الجبهة المدنية للتحالف الجهادي القيادي) باتخاذ تدابير وقائية، بما في ذلك إجراء فحوصات لدرجة حرارة الجسم عند المعابر الحدودية مع تركيا، وتعقيم المدارس والمساجد والمباني الحكومية وغيرها من البنى التحتية، وإغلاق الأسواق، وإطلاق حملة توعية للنازحين في عفرين وريف إدلب وريف حلب، وتقديم دروس حول فيروسات كورونا لرجال الدين، وحمل الأطباء على عقد منتديات محلية لشرح خطط "حكومة الإنقاذ" (مع تباعد اجتماعي مناسب بين الحاضرين)، وإقامة خيام للحجر الصحي لحاملي الفيروسات المشتبه بهم إلى أن يتمكنوا من إجراء الاختبارات[37].

5- **قاطنو المناطق العشوائية:** وتشمل هذه الفئة العشوائيات في قلب العواصم المركزية وعلى أطراف المدن، حيث تفتقد الأخيرة البنية التحتية والخدمات الأساسية وخاصة ما يتعلق بالرعاية الصحية والتحصين ضد العدوى. وتنتشر بهذه المناطق التجمعات البشرية والأسواق الشعبية بما يجعلها مكاناً لنقل العدوى، بخلاف المناطق التي تشتهر بفرز وتجميع القمامة والنفايات المنزلية، الأمر الذي يشير إلى تعرض جامعي القمامة وإعادة التدوير، أو عمال المعالجة، لمخاطر فيروس كورونا بسبب سهولة الإصابة به وسرعة انتشاره وانتقاله عبر الهواء والملامسة المباشرة للأجسام الملوثة، وبسبب صمود وبقاء الفيروسات على الأسطح الصلبة لساعات طوال وحتى لعدة أيام كما ذكرت بعض الدراسات العلمية[38].

وقد كشفت وزارة الصحة والبيئة العراقية، في 24 مارس 2020، عن الخارطة الجغرافية للإصابات الأكثر بفيروس كورونا، مشيرة إلى أن أغلب تلك الإصابات كانت في المناطق الشعبية والعشوائيات وأطراف المدن[39].

وفي هذا السياق، وجه الدكتور "سمير غطاس"، عضو مجلس النواب المصري، في 4 أبريل 2020، بياناً عاجلاً للحكومة ووزارة التنمية المحلية بشأن تجاهل عمليات التعقيم والتطهير للمناطق العشوائية في ظل مواجهة الدولة لانتشار فيروس كورونا. وحمّل النائب المؤسسات المحلية -خلال بيانه العاجل- المسؤولية عن أرواح صحة ملايين الأسر، مستشهداً بمنطقة عزبة الهجانة والتبة و4 ونص التي يوجد بها قرابة 3 ملايين مواطن وهو ما يحتم أن يتم تطهير شوارعها وأبنيتها[40].

## ثانياً: سياقات تأثير فيروس كورونا على الفئات الهشة اجتماعياً

تعددت العوامل التي أدت إلى تعاظم تأثير فيروس كورونا على الفئات الهشة اجتماعياً، على النحو التالي:

1- **الخروج عن نطاق السيطرة الصحية:** تواجه دول ذات أنظمة صحية متطورة معضلة في الاستيعاب لكل المرضى بفيروس كورونا، وهو ما تشير إليه حالات الولايات المتحدة وإيطاليا وإسبانيا، كما أن هناك محدودية

في الوصول إلى مستوى من الرعاية الصحية اللازمة للحالات الأكثر شدة، بل إن بعض الدول تمارس الانتقائية في هذا السياق، حيث تستقبل الحالات الأقل حرجاً التي يمكن علاجها، في حين ترفض استقبال الحالات الأكثر خطورة أو المستعصية. وهنا، لجأت بعض الدول الكبرى، مثل الولايات المتحدة[41] وبريطانيا[42]، إلى إطلاق سراح السجناء لوقف انتشار كورونا داخل السجون مثلاً.

وتزداد المسألة تعقيداً بالنسبة لدول الشرق الأوسط، حيث قال المدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط "أحمد المنظري"، في بيان بتاريخ 3 أبريل الماضي، إنه "تم تسجيل حالات جديدة في بعض من أكثر الدول تعرضاً للخطر والتي بها أنظمة صحية ضعيفة"، مضيفاً: "حتى في الدول التي بها أنظمة صحية قوية، شهدنا ارتفاعاً مقلقاً في أعداد حالات الإصابة والوفيات المسجلة". وذكر: "لا يمكنني التأكيد بما يكفي على خطورة الموقف.. فزيادة أعداد الحالات تظهر أن الانتقال يحدث سريعاً على المستويين المحلي والمجتمعي"، وأضاف: "ما زالت أمامنا نافذة مفتوحة، لكن هذه النافذة تضيق يوماً بعد يوم"[43].

**2- فقدان القدرة على تطبيق إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي:** يصعب تطبيق المبدأ الرئيسي لمنع الإصابة بفيروس كورونا وهو التباعد الاجتماعي، خاصة في المناطق أو التجمعات شديدة الازدحام أو ما يُطلق عليه "أحزمة الفقر"، حيث تغيب الإجراءات الوقائية بل تزيد احتمالات نشر العدوى بين المسجونين مثلاً، بل والمقاتلين، في ظل تدفق عدد من العناصر الأجنبية إلى بؤرة الصراع في ليبيا. وفي هذا السياق، حذرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أن المواجهات العسكرية الدائرة في طرابلس منذ عام، ستتسبب في تقويض قدرات البلاد على مواجهة فيروس كورونا، مما يُشكل أوضاعاً كارثية"[44].

وتعاني المخيمات الفلسطينية والسورية في لبنان، وكذلك المخيمات في شمال سوريا، من غياب مرافق الصرف الصحي، وانتشار المياه الآسنة، ومكبات القمامة، وغياب المستلزمات الأساسية للتنظيف والتعقيم، لا سيما وأنها لا تتبع تنظيماً إدارياً محدداً، وأقيمت بجهود فردية من قبل النازحين. وتتوزع تلك المخيمات على عدد من المناطق من ريف إدلب -خاصة بعد العملية العسكرية التركية في شمال سوريا بتاريخ 9 أكتوبر 2019، ثم أعقبتها الحملة التي شنها الجيش النظامي السوري بدعم روسي- مثل سلقين وحارم ودركوش وكفر تخاريم وجسر الشغور وسهل الروج، إضافة إلى الشريط الحدودي بين سوريا وتركيا، وصولاً إلى ريف حلب الشمالي الغربي.

وفي هذا السياق، تشير بعض التقارير الحديثة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية إلى أن عدداً كبيراً من سكان المخيمات والمناطق العشوائية في الشمال السوري مهددون، وأن هناك إمكانية كبيرة لانتشار فيروس

كورونـا بـين النازحـين، خاصـة مـع عـدم توافـر الميـاه وانعـدام أبسـط الخدمـات الأساسـية والصحيـة[45].

**3- تعـثر وصـول الإرشـادات الصحيـة إلى الفئـات الهشـة:** هنـاك عامـل يسـاعد في تفـشي فـيروس كورونـا في أوسـاط التجمعـات الأشـد فقـراً، لا سـيما مـع غيـاب الوعـي الـكافي بأبسـط وسـائل الوقايـة، ومخاطـر الفـيروس، مـع نقـص كبـير مـوازٍ في المـوارد، وتدهـور مسـتمر في الأوضـاع العامـة، وهـو مـا ينطبـق عـلى سـوريا واليمـن عـلى نحـو يجعـل فـيروس كورونـا يُمثـل تهديـداً للصحـة العامـة[46].

كـما تصنـف منظمـة الصحـة العالميـة ليبيـا مـن الـدول ذات الخطـورة العاليـة في الـشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا، حيـث تـرى أن هنـاك مناطـق يصعـب الوصـول إليهـا لمواجهـة الفـيروس وخاصـة في جنـوب البـلاد. فالعوائـق التـي تحـول دون الرعايـة الصحيـة سـوف تـؤدي إلى بيئـة لا يتـم فيهـا عـلاج المـرضى، ولا يتـم فيهـا اكتشـاف الحـالات، الأمـر الـذي سيسـاعد الفـيروس عـلى الانتشـار[47]. لـذا، فـإن هنـاك علاقـة بـين تسـوية الصراعـات وإيقـاف المواجهـات المسـلحة والتصـدي لكورونـا[48].

**4- تمـدد الحـدود الرخـوة في مناطـق الاضطـراب:** يظهـر ذلـك جليـاً في بـؤر الصراعـات، وخاصـة في الـشرق الأوسـط. فعـلى سـبيل المثـال، يسـود تخـوف لـدى بعـض المنظـمات الدوليـة مـن احتـمال انتقـال فـيروس كورونـا مـن المنطقـة التـي تسـيطر عليهـا الحكومـة السـورية، غـرب نهـر الفـرات، خصوصـاً الخاضعـة لسـيطرة جماعـات شـيعية مؤيـدة للحكومـة السـورية وتدعمهـا إيـران، وينتمـي أفرادهـا لبلـدان يتفـشى بهـا الفـيروس[49].

يضـاف إلى ذلـك تدهـور القطـاع الصحـي في مناطـق سـيطرة الجيـش النظامـي السـوري بسـبب هجـرة الأطبـاء هروبـاً مـن الملاحقـات الأمنيـة أو الخدمـة الإلزاميـة أو بحثـاً عـن حيـاة جديـدة. وفي المناطـق الخارجـة عـن سـيطرة الجيـش السـوري، تـم تدمـير المستشـفيات بسـبب المعـارك، وتراجعـت قـدرات البنيـة التحتيـة، الأمـر الـذي يرجـح معـه تأثـر المعابـر الحدوديـة بتفـشي فـيروس كورونـا، لا سـيما مـع اتخـاذ سـوريا والـدول المجـاورة إجـراءات احترازيـة. وبـرز ذلـك أيضـاً مـع تحـركات الأفـراد الأفغـان مـن المناطـق الإيرانيـة إلى أماكـن داخـل بلادهـم[50].

وفي هـذا السـياق، يهـدد التدفـق المتزايـد للعائديـن دون إجـراء اختبـار طبـي أو وجـود مراقبـة عـلى المنافـذ الحدوديـة، بتفـشٍّ أكـبر للوبـاء في مختلـف البلـدان الأفغانيـة، فضـلاً عـن تدهـور القطـاع الطبـي بعـد سـنوات دمرتهـا الحـرب الأهليـة. وقـد أكـد وزيـر الصحـة الأفغـاني "فيروزديـن فـيروز"، في تصريحـات بتاريـخ 6 أبريـل 2020 "أن الفـيروس انتـشر بالفعـل بسـبب العائديـن"، مضيفـاً: "إذا زادت الحـالات، فسـيصبح الأمـر خـارج نطـاق السـيطرة، ولذلـك ومنعـت أي شـخص غـادر مـن العـودة"[51].

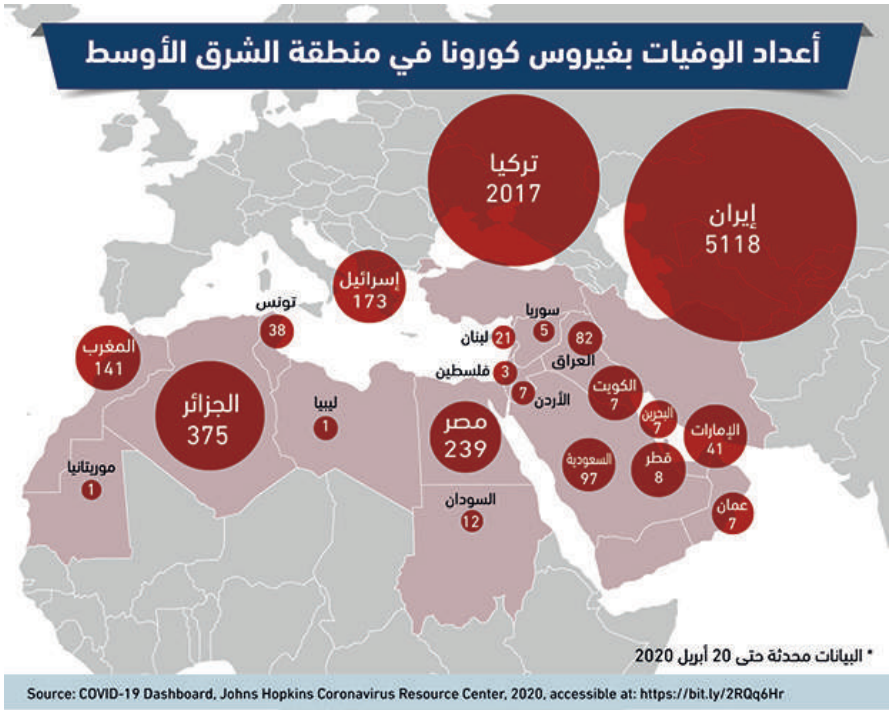


**5- غيـاب شـفافية بيانـات الإصابـات والوفيـات:** تـزداد المخـاوف مـن إصابـة القاطنـين في بـؤر الصراعـات المسـلحة،

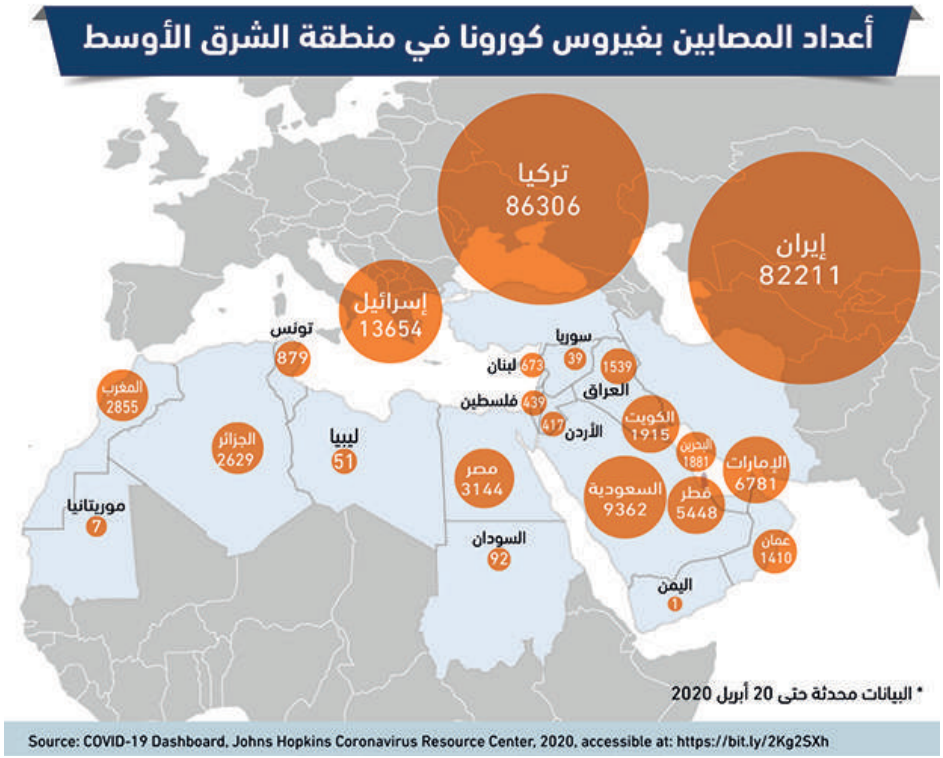


وخاصة في الشرق الأوسط، على نحو يتضح جلياً في ليبيا واليمن وسوريا، نظراً لانعدام الشفافية من قبل الأطراف المسيطرة أو الميليشيات المسلحة أو مجالس الحكم المناطقية في بيانات المنظمات الصحية التابعة لها حول تفشي الوباء بمناطق سيطرتها، حيث تتعمد إرسال بيانات غير دقيقة لمنظمة الصحة العالمية[52].

وقد يعود ذلك إلى عدم القدرة من قبل الحكومات على الوصول لتلك الفئات في مناطق إقامتها، فضلاً عن الانشغال بتفاعلات الصراع في البؤر المسلحة بما يؤدي إلى تراجع الانشغال بهاجس الإصابة بمرض كورونا، لأن أقصى مدى يمكن أن يصل إليه الأخير هو الموت، الأمر الذي يتعرض له لحظياً الليبيون، سواء ضمن الأطراف المسلحة أو القوى المدنية.

**6- الجدل حول إجراءات دعم الفئات الهشة لمواجهة كورونا:** أثار مقترح العفو عن السجناء العراقيين الذي تقدم به رئيس مجلس الوزراء المستقيل "عادل عبدالمهدي"، في 5 أبريل 2020، إلى رئيس الجمهورية "برهم صالح"، في إطار الإجراءات المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كورونا؛ جدلاً من قبل قوى سياسية وجهات قضائية على معظم بنوده. ويتحدث العفو المقترح عن شمول بعض الفئات به بهدف "حماية أرواح السجناء" لتفادي وباء كورونا في السجون. ويطالب المقترح بأن يشمل "من أكمل نصف مدة محكوميته، أو من بقي على مدى محكوميته أقل من سنة، أو المحكوم عليه بمدة سنة فأقل. لكن ذلك لا يشمل المتهمين بالجرائم الإرهابية أو قضايا الفساد والجرائم المتعلقة بأمن الدولة الخارجي والداخلي. كما يطالب بشمول الأجانب المحكومين بسبب مخالفة قانون الإقامة[53].

غير أن هذا الاقتراح تعرض لانتقادات من قبل فئات مختلفة نظراً لوجود ثغرات ارتبطت بصياغة بنوده من ناحية، وبعدم جدواه من ناحية أخرى، وهو ما يتطلب إعادة النظر في المحاكمات التي جرت للعديد من أبناء الطائفة السنية بتهمة الانتماء لتنظيمي "داعش" و"القاعدة" من دون أن يحظوا بمحاكمات عادلة. كما أن ثمة تخوفاً من اتخاذ قرار غير مدروس يفتح مخرجاً لمرتكبي جرائم تهدد الأمن والنظام العام ونهب وسرقة أموال الشعب. ويرى البعض أن هذا المقترح ساوى بين الجرائم الخطيرة (الجنايات) والجرائم البسيطة (الجنح)، وساوى كذلك بين الجرائم العمدية والجرائم غير العمدية.

على جانب آخر، تزايدت الانتقادات من قبل بعض القوى السياسية لوزارة الخارجية اللبنانية، لتأخرها في إجلاء اللبنانيين العالقين في دول موبوءة بفيروس كورونا، وخاصة في أوروبا وإفريقيا، ووضعها شرطاً لإعادتهم، حيث أكد وزير الخارجية "ناصيف حتى"، في حديث تلفزيوني بتاريخ 26 مارس الماضي: "لا عودة

مباشرة للعالقين في الخارج قبل التأكد من عدم إصابتهم بوباء كورونا" مضيفاً: "إننا سنخصص طائرات لتعيد اللبنانيين إلى وطنهم بعد تأمين فحص الـ(PCR) وإخضاعهم له".

وهنا، دعا رئيس مجلس النواب "نبيه بري"، الحكومة إلى عقد جلسة استثنائية من أجل إعادة النظر بقضية المغتربين اللبنانيين الذين يواجهون خطر الوباء في أماكن انتشارهم، في شتى أصقاع الأرض، وبعضها خالٍ من المستشفيات، ويفتقد لأبسط قواعد الرعاية الصحية، مضيفاً: "بالأمس وكأن الحكومة قد اخترعت البارود مع أنها شكلت الشذوذ عن كل دول العالم. فكل هذه الدول تقوم بالبحث عن مواطنيها لإعادتهم إلى بلادهم، أما نحن في لبنان نسينا أن هؤلاء دفعهم إهمال الدولة أصلاً كي يتركوا لبنان، ومع ذلك أغنوه بحبهم ووفائهم وعرق جبينهم وثرواتهم"[54].

## ثالثاً: تأثير تضرر الفئات الهشة من كورونا على تفاعلات الشرق الأوسط

أدى تضرر عدد من الفئات الهشة مجتمعياً من مضاعفات فيروس كورونا إلى العديد من الانعكاسات، سواء على مستوى الأوضاع الداخلية أو التفاعلات البينية في الشرق الأوسط، على النحو التالي:

**1- تعزيز شرعية النظم السياسية الحاكمة:** ثبت أن تعامل الحكومات مع أزمة تفشي كورونا يمثل قضية "رأي عام"، وبرز ذلك جلياً في الحالة المصرية لا سيما في ظل اهتمام الدولة المصرية بالتعامل السريع مع تضرر العمالة اليومية من الإجراءات الاحترازية لمواجهة تفشي المرض، حيث تم تخصيص مبلغ خمسمائة جنيه تصرف على مدى ثلاثة أشهر[55]. كما اهتمت وزارة الهجرة وشؤون المصريين في الخارج بإنهاء أزمة العالقين بسبب الفيروس وإرسال طائرات لإجلاء مواطنين من دول أخرى[56].

ولعل ذلك ما دفع بعض القوى المجتمعية في مصر إلى تدشين مبادَرَتَيْ "إحنا في ظهرك" و"خلينا سند لبعض" عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لدعم المواطنين المصريين العالقين في الدول الأخرى بسبب توقف حركة الطيران[57]. وقد انطوت المبادرتان على تقديم مساعدات للمواطنين القادمين من الخارج، والتي تنوعت ما بين تقديم المساعدات المالية وتوفير أماكن لاستضافة العالقين[58].

**2- دعم اتجاهات التعاون في العلاقات العربية والإقليمية:** أدت أزمة كورونا وما نتج عنها من ازدياد العالقين بالمطارات والمنافذ البحرية، إلى تبلور توجه تعاوني من جانب بعض الدول تجاه دول أخرى، وهو ما أعلنته السلطات الجزائرية في فبراير الماضي بشأن إجلاء رعايا تونسيين وليبيين وموريتانيين من منطقة ووهان الصينية على متن الطائرة الجزائرية نفسها التي كانت تنقل المواطنين الجزائريين[59].

وتكرر ذلك بشكل أكبر في استجابة الإمارات لقضية العالقين في الصين عبر إرسال طائرة مجهزة بخدمات طبية متكاملة لإجلاء حوالي 215 من رعايا الدول[60]، والأكثر من ذلك أنه تمت استضافة الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الصين بـ"المدينة الإنسانية" في أبوظبي التي تم تجهيزها في مدى زمني قصير لإجراء الفحوص الطبية ووضعهم تحت الحجر الصحي[61].

**3- تواصل التوترات بين إيران وبعض الدول العربية:** ولعل ما يعكس ذلك هو النهج الإيراني الرسمي في التعامل مع أزمة العالقين البحرينيين في كل من قطر وسلطنة عُمان، بعد قدومهم من إيران. فقد انتقدت وزارة الخارجية الإيرانية الموقف البحريني، حيث قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "عباس موسوي"، في مارس الماضي، إنه على الرغم من استعداد إيران لإعادة المواطنين البحرينيين إلى بلدهم، فإن حكومة البحرين -للأسف- لم تقدم على أي عمل من أجل إعادتهم".

وأضاف أن "المنامة لم تقبل أيضاً الاقتراحات التي تم تقديمها من قبل البعض"، واعتبر أن سلوك البحرين تجاه مواطنيها "غير مسؤول"[62]، وأشار إلى أنه "بسبب تجاهل الحكومة البحرينية، فإن نحو 1300 مواطن بحريني كانوا قد جاؤوا إلى إيران بغرض الزيارة والسياحة، أصبحوا مجبرين على الإقامة الطويلة في إيران رغماً عنهم"، وذلك وفقاً لتصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية[63].

**4- صعود اتجاهات المساومة في السياسة الخارجية للقوى الإقليمية:** وهو ما عبرت عنه سياسة الحكومة التركية بتوظيفها أوضاع اللاجئين العالقين بالمناطق الحدودية لتعزيز المخاوف لدى دول الاتحاد الأوروبي من المخاطر الصحية التي قد تتعرض لها. وعلى الرغم من أن ذلك التوجه كان نهجاً ثابتاً خلال السنوات العشر الماضية، خاصة بعد أن تحولت الثورات إلى صراعات مسلحة ممتدة؛ إلا أنه تزايد بعد تفشي فيروس كورونا، حيث يسعى النظام الحاكم في أنقرة للحصول على مكاسب سياسية ومالية، لا سيما وأن الاتحاد الأوروبي يرى أن تركيا تمثل دولة التحكم في نقاط الدخول الرئيسية للهجرة غير النظامية إلى الاتحاد[64].

ولعل ذلك ما يفسر اتخاذ عدد من الدول الأوروبية إجراءات محددة لمنع دخول المهاجرين، وخاصة القادمين من بؤر الصراعات المسلحة في الشرق الأوسط، نظراً للتخوف من تفشي انتشار فيروس كورونا. وفي هذا السياق، أعلنت المجر تعليق الدخول إلى مخيمات طالبي اللجوء المقامة في منطقة العبور داخل أراضيها، وهو ما جاء في أعقاب رفع أنقرة القيود التي كانت تفرضها على توجه المهاجرين إلى أوروبا[65]. وصرح مستشار رئيس الوزراء المجري "جيورجيبا كوندي" بتعليق دخول الأشخاص الجدد إلى أجل غير مسمى، مبرراً ذلك بوجود رابط بين فيروس كورونا والمهاجرين غير النظاميين. وأضاف: "إن غالبية المهاجرين إلى أوروبا هم من الأفغان والإيرانيين، وليسوا من السوريين، وقد يكون كثيرون من بينهم عبروا إيران التي تُعد بؤرة للفيروس"[66].

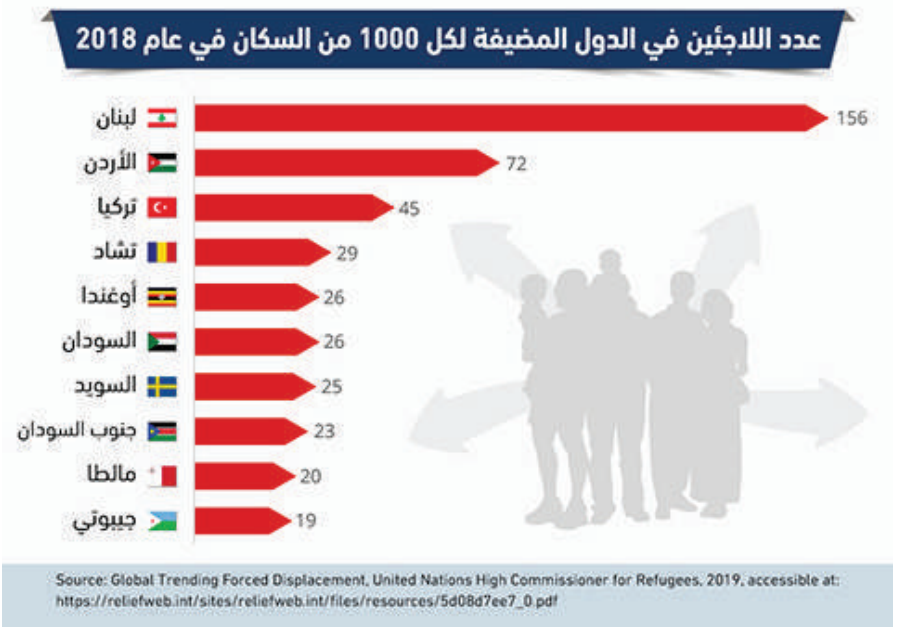

## رابعاً: سياسات الحد من تأثيرات كورونا على الفئات الهشة

ثمة مجموعة من السياسات التي اتُّخذت من قبل حكومات ومنظمات دولية رسمية ومنظمات دولية إغاثية غير حكومية لمواجهة تأثير تفشي فيروس كورونا، خاصة على الفئات الهشة اجتماعياً، ولا سيما في المناطق ذات الخدمات الصحية الضعيفة، على النحو التالي:

**1- سياسات المؤسسات الحكومية:** برزت تلك الأدوار الرامية للوقاية والإدماج لتلك الفئات الضعيفة على مستويين: المستوى الأول، داخلي عبر إصدار الحكومات قرارات عفو عن المسجونين، وهو ما قام به عدد من الدول مثل مصر والمغرب وإيران وتركيا، في إطار الإجراءات الاحترازية من فيروس كورونا. وينطبق ذلك على الحكومات الموازية في بؤر الصراعات، مثل حكومة الوفاق في ليبيا. وكذلك الإسراع بتطوير المناطق العشوائية الخطرة، وخاصة تلك التي تقع في قلب المدن الكبرى في بعض الدول، وليس على أطرافها، والتي يحتمل أن تكون مصدراً للعدوى بين القاطنين فيها.

والمستوى الثاني، خارجي وهو ما برز جلياً في حل إشكالية العالقين من خلال تنسيق الحكومات مع حكومات الدول التي تستضيف مواطنيها وشركات الطيران لإجلاء العالقين بالخارج، وضمان عودتهم إلى أرض الوطن، لا سيما بعد تكوين قاعدة بيانات دقيقة عنهم، وتسجيل أسمائهم في السفارات، وفصل المصابين عن غير المصابين، وتأمين أماكن لوضعهم تحت الحجر الصحي لمدة أسبوعين أو توزيعهم على المستشفيات التي تعاني أساساً في بعض الدول من نقص في أقسام معالجة مصابي كورونا.

وكذلك توجيه الحكومات مستلزمات طبية إلى مخيمات اللاجئين، حيث أصدرت رئاسة الجمهورية التونسية بياناً في 28 مارس الماضي دعت فيه "كل الأحرار والحرائر في تونس والعالم إلى توجيه المستلزمات الطبية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني، خاصة وأن الكثافة السكانية التي تتميز بها الأراضي الفلسطينية ومخيمات اللاجئين تمثل عنصراً إضافياً قد يتسبب في مزيد من انتشار هذ الجائحة"[67]. فضلًا عن توجيه دول الاتحاد الأوروبي مساعدات لدول التماس الجغرافي مع تركيا، مثل اليونان وبلغاريا، في إطار المساعدة على مراقبة الحدود مع تركيا للحد من توغل المهاجرين غير النظاميين[68].

**2- أدوار المنظمات المحلية غير الحكومية:**

يرتبط ذلك بدورها الضاغط على المؤسسات لدعم المهمشين واللاجئين، خاصة المرأة اللاجئة، في ظل ضآلة الأجور ونقص الحماية القانونية وتحدي الوباء العالمي[69] على نحو ما برز جلياً في إطلاق اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية في لبنان حملات توعوية للاجئين السوريين داخل المخيمات في الأراضي اللبنانية للتحذير من الآثار الكارثية على معسكرات ومخيمات اللاجئين إذا انتشر فيروس كورونا بين من يقيمون فيها، لا سيما مع وجود مصابين بالفيروس بين اللبنانيين أنفسهم[70].

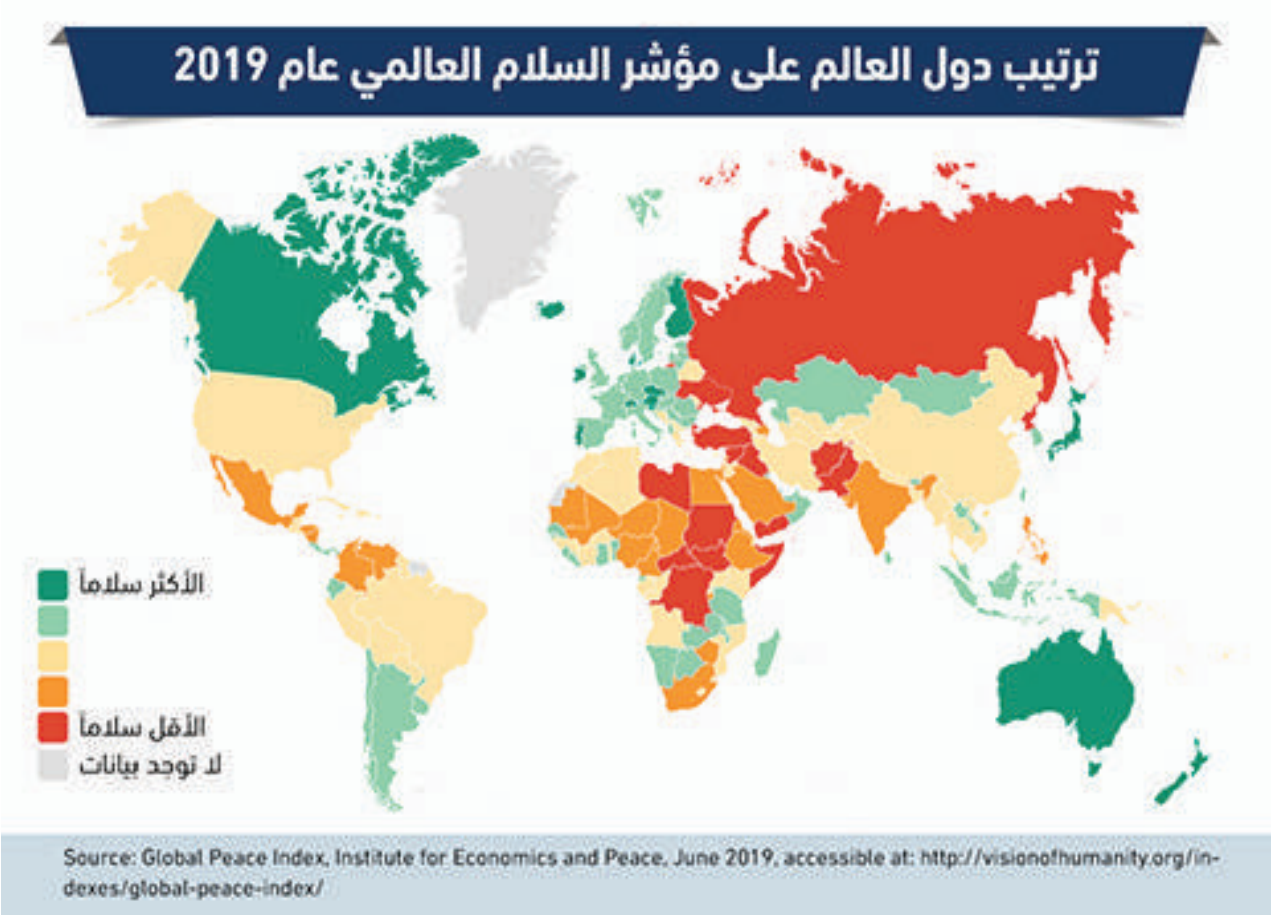


Source: Global Peace Index, Institute for Economics and Peace, June 2019, accessible at: http://visionofhumanity.org/indexes/global-peace-index/

وقد قام عدد من منظمات المجتمع المدني الإيطالي بإطلاق حملات توعية بين المهاجرين، ومنهم القادمون من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حول مخاطر فيروس كورونا وكيفية وقف تفشيه، ومنها جمعية "أركا دي نوي" بإنتاج أفلام تثقيفية ومنصات إلكترونية متعددة اللغات، كالعربية وغيرها، حول الممارسات اللازمة لكبح تفشي الفيروس، لا سيما وأن إيطاليا تُعد بؤرة رئيسية للوباء ليس في أوروبا فقط وإنما في العالم.

**3- مساهمة المنظمات الدولية الحكومية:** وتتمثل في الحد من المخاطر التي يمثلها انتشار كورونا، والتقليل من تأثيره، وإنقاذ الأرواح. فقد وضعت منظمة الصحة العالمية خطة للتوعية بمخاطر كورونا في المخيمات والملاجئ الجماعية داخل سوريا، وجرى توزيع مواد المعلومات ذات الصلة بتعزيز النظافة الشخصية على نطاق واسع داخل المخيمات والمرافق المدعومة. وحذرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أيضاً من أن مئات الآلاف من الأشخاص في شمال شرق سوريا يواجهون مخاطر متزايدة بالإصابة بكورونا بسبب انقطاع إمدادات المياه.

وتبلور أيضاً دور مؤثر لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تعليق برامج إعادة توطين اللاجئين، خاصة فيما يتعلق بالسفر[71]، فضلًا عن توريد الصابون والمطهرات والإمدادات الأخرى للمقيمين في مخيمات اللاجئين، وهو ما قامت به المفوضية في مقاطعات بلوشستان وخيبر بختونخوا والبنجاب في باكستان، لا سيما وأن الأخيرة تستضيف أكثر من 1.4 مليون لاجئ أفغاني، وتكرر ذلك في مخيم مارتان بموزمبيق، ومخيم كوكس بازارا في بنجلاديش، وتم تقديم إرشادات صحية بشأن كيفية حماية اللاجئين من الفيروس.

كما ساهمت المفوضية في إنتاج أقنعة للوجه (الكمامات) والقفازات للأطباء والممرضين الذين يعملون في

الخطوط الأمامية للتصدي لفيروس كورونا، فضلاً عن الأدوية الأساسية للاجئين الأفغان، وهو ما قامت به المفوضية في إيران بالتعاون مع إحدى المنظمات الشريكة "جمعية حماية الأطفال والنساء الأفغان".

ويرتبط ذلك بالتفكير في بناء وحدات عزل داخل مخيمات اللاجئين بلبنان، في جميع أنحاء البلاد. وكذلك توفير أطعمة وحفاضات الأطفال ومستلزمات النظافة النسائية لمساعدة السكان أثناء الحجر الصحي، على نحو ما جرى بالنسبة للاجئين في مدينة تورينو الإيطالية. وأيضاً تبرعت المنظمة بآلات خياطة والتي يستخدمها المتطوعون لخدمة الأوكرانيين النازحين داخلياً في منطقة دونيتسك أوبلاست.

وبرز دور المنظمات الدولية وخاصة مفوضية شؤون اللاجئين من زاوية توفير المستلزمات الطبية للاجئين، مع الاستفادة من أدوارهم في مواجهة كورونا، حيث أظهرت الأوبئة السابقة مدى أهمية إشراك اللاجئين أنفسهم منذ اليوم الأول، لمعالجة مخاوفهم المتعلقة بالتصدي لتفشي الوباء من جهة، ولضمان أخذ الجوانب الاجتماعية والثقافية الحساسة بعين الاعتبار من جهة أخرى.

وقد دعت منظمة الأمم المتحدة ومجلس أوروبا في بيان مشترك بتاريخ 14 أبريل 2020 إلى الاستعانة بالأطباء اللاجئين في الدول الأوروبية لمواجهة كورونا. وفي هذا السياق، قال مدير مفوضية اللاجئين "فيليبو جراندي": "وجهت عدة دول أوروبية في الأسابيع الأخيرة، نداء من أجل دمج الممارسين الصحيين اللاجئين في جهود الاستجابة الوطنية ضد فيروس كورونا.. نحن ندعم تماماً مثل هذه المبادرات، ونأمل أن تمتد إلى القارة بكاملها وأبعد من ذلك". ووفقاً للبيان المشترك، فإنه يمكن أن "يساعد جواز سفر تأهيل اللاجئين الأوروبي الذي انطلق عام 2017، في إنشاء قائمة بالعاملين الصحيين اللاجئين الذين خضعوا للتقييم مسبقاً للسماح للسلطات الصحية الوطنية بتحديد أفضل طريقة للاستفادة منهم في حال الضرورة"[72].

ختاماً، تكشف سياسات التعامل مع تهديدات فيروس كورونا المتزايدة للفئات والقطاعات المجتمعية الهشة عن اتجاهات التكامل بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية الحكومية لحمايتهم من تفشي الفيروس، والسيطرة على معدلات الإصابة والوفيات في مراحل مبكرة من خلال إجراءات وقائية تستهدف التعامل الاستباقي مع انتشار الفيروس، بالتوازي مع إجراءات المواجهة في مراحل الانتشار في البؤر الأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورونا.

---

1- "منظمة الصحة "كورونا" وباء عالمي"، **الشرق الأوسط**، 12 مارس 2020.

2- فاطمة الدسوقي، "تطهير وتعقيم جميع السجون على مستوى الجمهورية للحماية من كورونا"، **الأهرام**، 3 أبريل 2020.

3- "آلاف اليمنيين يواجهون كورونا وتداعياته في السجون"، **الشرق الأوسط**، 20 مارس 2020.

4- "تدهور صحي للمعتقلين في سجون الحوثيين.. والموت يتهدد الكثيرين"، **إندبندنت عربية**، 4 نوفمبر 2019. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3ailv7i

5- بدر القحطاني، "من يحكم الحوثيين.. وما علاقة ذلك بكورونا؟"، **الشرق الأوسط**، 19 مارس 2020.

6- "عفو عام لتخفيف اكتظاظ السجون السورية"، **الشرق الأوسط**، 22 مارس 2020.

7- جمال جوهر، "إطلاق سراح مئات السجناء في ليبيا تخوفاً من كورونا"، **الشرق الأوسط**، 30 مارس 2020.

8- "عدل الوفاق تؤكد إخلاء سبيل أكثر من 1300 موقوف احتياطي بالسجون"، **الوسط**، 6 أبريل 2020. على الرابط التالي: http://alwasat.ly/news/libya/279224

9- "العاهل المغربي يطلق 5654 سجيناً ويطلب حماية الباقين من كورونا"، **الشرق الأوسط**، 6 أبريل 2020.

10- "عفو كورونا.. تونس تطلق سراح 1420 سجيناً"، **سكاي نيوز عربية**، 31 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VgAn1U

11- "مطالبات حقوقية تونسية بالإفراج عن السجناء للوقاية من كورونا"، **العربي الجديد**، 29 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3eE-wA5Z

12- يوسف دياب، "مشروع عفو خاص لإطلاق مئات السجناء في لبنان"، **الشرق الأوسط**، 3 أبريل 2020.

13- فاضل النشمي، "إطلاق سراح مئات السجناء بسبب الفيروس.. بينهم متهمون بالإرهاب: العراق يتوقع الانتصار على كورونا خلال شهرين"، **الشرق الأوسط**، 2 أبريل 2020.

14- "تقارير عن تفشي فيروس كورونا في معتقلات السجناء السياسيين"، **قناة الحرة**، 18 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://arbne.ws/2V-JUNiW

15- Patric Wintour, “Iranian prisoner fears transfer to ward that held coronavirus victim”, **The Guardian**, 25 February 2020. accessible at: https://bit.ly/3aimjZS

16- ”فيروس كورونا يفرج عن آلاف السجناء في إيران“، **سكاي نيوز عربية**، 17 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3eylYWs

17- ”إيران تفرج مؤقتاً عن 85 ألف سجين بينهم سياسيون في ظل انتشار فيروس كورونا“، **روسيا اليوم**، 17 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VIqrgq

18- سعيد عبدالرازق، ”حزب أردوغان يتقدم للبرلمان بمشروع معدل للعفو عن السجناء“، **الشرق الأوسط**، 1 أبريل 2020.

19- سعيد عبدالرازق، ”ظهور كورونا في السجون التركية للمرة الأولى“، **الشرق الأوسط**، 14 أبريل 2020.

20- ”آلاف المسافرين عالقين في المطارات حول العالم“، **سكاي نيوز عربية**، 25 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2yrmPYc

21- انظر في هذا الإطار: إبراهيم السخاوي، ”البعثات الدبلوماسية تتواصل مع العالقين بالخارج“، **الأهرام**، 29 مارس 2020.

- جمعة حمدالله ويوسف العومي، ”وزير الخارجية يبحث إعادة المصريين العالقين بالخارج“، **المصري اليوم**، 27 مارس 2020.

22- كارولين عاكوم، ”بدء البحث بإجراءات إجلاء اللبنانيين من الخارج“، **الشرق الأوسط**، 30 مارس 2020.

- ”فيروس كورونا: لبنان يعيد مواطنيه العالقين في الخارج إلى أرض الوطن“، **فرانس 24**، 5 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3cu-c1aF

23- خالد الشامي، ”زحام أمام مكتب الخطوط الجوية العراقية لإجلاء العالقين“، **المصري اليوم**، 31 مارس 2020.

24- محمد المراكبي، ”الأهرام تقرأ رسائل العالقين الموجعة بغرفة عمليات وزارة الهجرة: مصر معاك“، **الأهرام**، 2 أبريل 2020.

25- مهي يحيى ومروان المعشر، ”أزمات اللاجئين في العالم العربي“، **مركز كارنيجي للشرق الأوسط**، 21 يناير 2019. موجود على الرابط التالي: https://carnegie-mec.org/2019/01/21/ar-pub-78167

26- جمال جوهر، ”الصحة العالمية تتخوف على الفئات الضعيفة في ليبيا“، **الشرق الأوسط**، 28 مارس 2020.

27- رامي عزيز، ”إيطاليا وليبيا وخطر فيروس كورونا“، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 6 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/34RYIOD

28- محمد عبدالقادر، ”اللاجئون.. الضحية المنسية“، **الأهرام**، 28 مارس 2020.

29- ”سوريا تتخذ خطوات جديدة لمواجهة كورونا وتعلن عدم رصد أي حالة حتى الآن“، **رويترز**، 20 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2yrsBJu

30- ”من يحمي اللاجئين والمحاصرين من انتشار فيروس كورونا؟“، **بي بي سي عربي**، 19 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bbc.in/3al-hj6Y

31- عبدالستار بركات، ”اليونان تعزل ثاني مخيم للاجئين“، **الأهرام**، 8 أبريل 2020.

32- ”تحذيرات من كارثة إنسانية في مخيمات اللاجئين بالجزر اليونانية“، **الشرق الأوسط**، 1 أبريل 2020.

33- ”كورونا يفاقم أزمة اللاجئين السوريين.. والدول المضيفة“، **الشرق الأوسط**، 11 أبريل 2020.

34- Charlie Dunmore and Rima Cherri, “Syrian refugees adapt to life under coronavirus lockdown in Jordon camps”, **The UN Refugee Agency**, 2 April 2020. accessible at: https://bit.ly/2XKqAmn

35- كمال شيخو، ”النظافة الشخصية سلاح نازحي شرق الفرات لمواجهة كورونا“، **الشرق الأوسط**، 31 مارس 2020.

36- روبرت فورد، ”مخاطر كورونا في إدلب أكثر من دمشق“، **الشرق الأوسط**، 25 أبريل 2020.

37- فاخر عروف، ”بزمن كورونا.. كيف يعيش عشرات الآلاف في مخيمات نزوح عشوائية شمال سوريا؟“، **أورينت نت**، 26 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3eyr70L

38- فادي حبيب ومريم عدلي، ” كيف نحمي المناطق العشوائية من فيروس كورونا؟“، **وطني**، 3 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2XJe1HW

39- ”الصحة العراقية أغلب إصابات كورونا في المناطق الشعبية والعشوائيات وأطراف المدن“، **روسيا اليوم**، 24 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RLqNSg

40- ماجد بدوي، ”لمواجهة فيروس كورونا.. بيان عاجل للحكومة بتعقيم المناطق العشوائية“، **صدى البلد**، 4 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://www.elbalad.news/4255709

41- ”تسارع وتيرة انتشار فيروس كورونا في السجون الأميركية“، **الشرق الأوسط**، 29 مارس 2020.

42- ”شبح كورونا يجبر بريطانيا على إطلاق سراح السجناء“، **سكاي نيوز عربية**، 4 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RQLblg

43- ”الصحة العالمية تحذر من خروج كورونا عن السيطرة في الشرق الأوسط“، **الشروق**، 4 أبريل 2020.

44- جمال جوهر، ”مفوضية اللاجئين تحذر الليبيين من أوضاع كارثية إذا تواصلت الحروب“، **الشرق الأوسط**، 4 أبريل 2020.

45- "منظمة الصحة: كورونا يهدد اللاجئين في المخيمات بسوريا"، **الشرق الأوسط**، 20 مارس 2020.

46- هارون ي.زيلين وعلا الرفاعي، "الحكومات الثلاث في سوريا في مواجهة فيروس كورونا"، **معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى**، 1 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2z7SSNd

47- "مفوضة الصحة العالمية في ليبيا: لا يمكن التكهن بواقع كورونا في ظل تعطل المنظومة الصحية"، **الشرق الأوسط**، 7 أبريل 2020.

48- أحمد أبوالغيط، "لتسكت المدافع وتتوقف الصراعات حتى نواجه الجائحة"، **الشرق الأوسط**، 22 مارس 2020.

49- إبراهيم حميدي، "تسونامي كورونا على بعد شهرين من سوريا المنكوبة"، **الشرق الأوسط**، 28 مارس 2020.

50- "أفغان يفرون من مناطق إيرانية لينشروا الوباء في بلادهم"، **الشرق الأوسط**، 7 أبريل 2020.

51- "العائدون من إيران يؤرقون أفغانستان.. ومخاوف من تفشي كورونا"، **العربية نت**، 6 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2yn-7Tug

52- عماد كركص، "السجناء والمعتقلون السوريون في خطر بسبب كورونا"، **العربي**، 17 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3amG-TZf

53- "بري ينتقد شروط الحكومة لإعادة اللبنانيين العالقين في بلدان موبوءة"، **الشرق الأوسط**، 28 مارس 2020.

54- فاضل النشمي، "مقترح عفو خاص عن السجناء يثير جدلًا في العراق"، **الشرق الأوسط**، 7 أبريل 2020.

55- شريف حربي وأحمد كساب وآية عارف، "اليوم.. بدء صرف منحة الـ500 جنيه للعمالة غير المنتظمة"، **الشروق**، 13 أبريل 2020.

56- محمود راغب، "الهجرة: السفارات المصرية مسؤولة عن قرارات إجلاء المواطنين المصريين"، **اليوم السابع**، 30 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2VgnKnn

57- سهام عيد، "مصريو الخارج يقدمون المساعدات بإحنا في ظهرك"، **رؤية**، 17 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2XMhRzW

58- محمد خيرالله، "في إطار متابعة مبادرة خلينا سند لبعض.. وزيرة الهجرة: بدأنا في جني ثمارها بمساعدة المصريين العالقين بالخارج"، **بوابة الأهرام**، 7 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: http://gate.ahram.org.eg/News/2392997.aspx

59- "فيروس كورونا: إجلاء رعايا تونسيين وليبيين وموريتانيين على متن الطائرة الجزائرية"، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2 فبراير 2020. موجود على الرابط التالي: http://www.aps.dz/ar/algerie/83159-2020-02-02-17-38-12

60- "بتوجيهات خليفة: محمد بن زايد يأمر بإجلاء 215 من رعايا دول عربية وصديقة من الصين"، **البيان**، 5 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2020-03-05-1.3795315

61- "المدينة الإنسانية بأبوظبي.. ملاذ آمن من كورونا للعائدين من الصين"، **العين الإخبارية**، 4 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://al-ain.com/article/the-humanitarian-city-of-abu-dhabi

62- "الخارجية الإيرانية: سلوك البحرين تجاه مواطنيها في إيران غير مسؤول"، **قناة الميادين**، 4 مارس 20120. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2KkU4z3

63- "وكالة: إيران تتهم البحرين برفض استعادة 1300 من مواطنيها"، **وكالة الأنباء الروسية (سبوتنيك)**، 5 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2RNeSUc

64- انظر في هذا الإطار: "الاتحاد الأوروبي يرفض ابتزاز أنقرة واستغلالها الوضع الإنساني: أثينا تكشف طرق تركيا الجديدة في إرسال اللاجئين"، **الشرق الأوسط**، 25 مارس 2020.

- محيي الدين حسين، "استخدام تركيا ورقة اللاجئين: ابتزاز مالي أم ضغط سياسي؟"، **دويتش فيله**، 28 فبراير 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/2ysqFAE

65- "تخوفاً من تفشي كورونا.. المجر تمنع دخول طالبي اللجوء"، **دويتش فيله**، 1 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3ewj3xs

66- "تخوفات أوروبية من انتشار فيروس كورونا بسبب اللاجئين في تركيا.. والمجر تمنع دخولهم إلى المخيمات"، **البوابة نيوز**، 4 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://www.albawabhnews.com/3926439

67- "كورونا: رئاسة الجمهورية تدعو إلى توجيه المستلزمات الطبية اللازمة إلى الشعب الفلسطيني"، **الشروق التونسية**، 28 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3blPv3o

68- كرم سعيد، "احتواء أم صدام؟ خيارات أوروبية لمواجهة التوظيف التركي لورقة اللاجئين"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 10 مارس 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3csawJZ

69- شادن خلاف، "إدراج اللاجئين في الخطط الوطنية للاستجابة"، **الشرق الأوسط**، 3 أبريل 2020.

70- "شبح تفشي فيروس كورونا يطارد مخيمات اللاجئين المكتظة في لبنان"، **فرانس 24**، 5 أبريل 2020. موجود على الرابط التالي: https://bit.ly/3cza-TTj

71- "لاحتواء كورونا.. مفوضية اللاجئين تقرر تعليق السفر في برامج التوطين وتقليص عدد العاملين في المخيمات"، **الأمم المتحدة**، 27 مارس 2020. موجود على الرابط التالي:https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051482

72- "الأمم المتحدة و"مجلس أوروبا" يدعوان للاستعانة بالأطباء اللاجئين لمواجهة كورونا"، **الأهرام**، 14 أبريل 2020.

# عن المستقبل:

"المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة"، هو مركز تفكير Think Tank مستقل، تأسس في 2014/4/4، في أبوظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، للمساهمة في تعميق الحوار العام، ومساندة صنع القرار، ودعم البحث العلمي، فيما يتعلق باتجاهات المستقبل، التي أصبحت تمثل مشكلة حقيقية بالمنطقة، في ظل حالة عدم الاستقرار وعدم القدرة على التنبؤ خلال المرحلة الحالية، بهدف المساهمة في تجنب "صدمات المستقبل" قدر الإمكان.

ويهتم المركز بالاتجاهات التي يمكن أن تساهم في تشكيل المستقبل، على المدى القصير، خاصة الأفكار غير التقليدية والظواهر "تحت التشكيل"، مع التطبيق على منطقة الخليج، من خلال رصد وتحليل الاحتمالات الممكنة، للتفاعلات القائمة والتيارات القادمة، وتقدير البدائل المتصورة للتعامل معها، باستخدام مناهج التفكير المتقدمة، عبر أنشطة علمية تجمع بين الأكاديميين والممارسين، والشخصيات العامة، من داخل الإمارات وخارجها.

# أنشطة المركز:

مجلة اتجاهات الأحداث: دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل على المدى القصير، بما يتضمنه من تيارات وتطورات، متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، وذلك في مجالات اهتمام برامج المركز.

تقديرات المستقبل: تقديرات يومية ترصد وتحلل وتقييم الأحداث والتحولات الإقليمية على المدى القصير التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط والعالم وتداعياتها على منطقة الخليج العربي لدعم عملية صنع القرار.

دراسات المستقبل: سلسلة دراسات أكاديمية تصدر شهرياً عن «المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة»، وتركز كل دراسة على قضية واحدة تمثل ظاهرة صاعدة على المستوى الاستراتيجي تتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، وتهيمن على الجدل العام في الشرق الأوسط والعالم.

أوراق أكاديمية: أوراق علمية متخصصة، تتضمن أحد المفاهيم المتقدمة، أو الاتجاهات النظرية الراهنة، وتطبيقاتها المختلفة، سواء في العالم أو في منطقة الشرق الأوسط.

بوابة المستقبل: موقع إلكتروني أكاديمي، يقوم بنشر تحليلات يومية، باللغتين العربية والإنجليزية، حول أهم الأحداث والتطورات الجارية في المنطقة والعالم، ويغطي الموقع إنتاج المركز المطبوع وأنشطته المختلفة، من لقاءات عامة وحلقات نقاشية، ويقدم خدمات علمية تتعلق بعروض الكتب والدراسات، وقواعد البيانات والخرائط السياسية.

تقرير المستقبل: نشرة يومية تُرسل على مدار 5 أيام في الأسبوع، عبر البريد الإلكتروني إلى قوائم المشتركين، حيث تُسلط الضوء على كل إصدارات وأنشطة مركز "المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة".

فعاليات المستقبل: ينظم مركز "المستقبل" عدة فعاليات مثل (اللقاءات العامة - حلقات النقاش - الدورات التدريبية)

جميع حقوق النشر محفوظة © 2020